الأمم المتحدة

S/PV.8312



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣١٢**

الاثنين ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أورينيوس سكاو	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا.	السيد ليفشكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد دوكلوس
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميليا كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيد كوهين

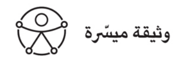
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1822406 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

كأس العالم

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة فرنسا على انتصارها في المباراة النهائية لكأس العالم بالأمس. وأود أيضا الإشادة بروسيا لحسن إدارتها لدورة الألعاب. وأعتقد أننا قد شهدنا جميعا خلال الأسابيع الأربعة الماضية في هذا المبنى قدرة الرياضة على الجمع بين الشعوب.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم إلينا السيد غسان سلامة من طرابلس عبر تقنية التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/429 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة من السيد سلامة. وأود أن أقدم إحاطة بصفتي ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وأعطي الكلمة للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني ممتن لإعطائي هذه الفرصة لإطلاع أعضاء مجلس الأمن على العمل الذي نؤديه في ليبيا.

تمتعت ليبيا بهدوء نسبي من الأنشطة العسكرية خلال الأشهر القليلة الأولى من هذا العام. وقد ساعدت الأمم المتحدة في تحقيق ذلك الهدوء. وتمكنا عن طريق إحياء العملية السياسية مقترنة بتنفيذ خطة العمل من أجل ليبيا، من توفير وسائل سلمية ينبغي الأخذ بها، فضلا عن إمكانية التوصل إلى مواقف رسمية بشأنها. ويضاف إلى ذلك المزيد من الحوار والمرونة بين المحليات والفصائل السياسية. وانخفض عدد القتلى من المدنيين أثناء تبادل إطلاق النار إلى أربعة فقط في آذار/مارس وخمسة في نيسان/أبريل. وقد عولنا كثيرا على تلك البيئة الإيجابية. وأود أن أتشاطر معكم أربعة أمثلة على ذلك.

أولا، وفرنا محفلا لاتفاقات المصالحة والمناقشة بفتح أبواب مساعينا الحميدة للجميع. واستضفنا اجتماعات بشأن المسائل الأكثر إثارة للخلاف – مثلا اجتماعات تتعلق بالمظالم في ملكية الأراضي ومشاورات بين المشردين داخليا وأولئك الذين شُرِّدوا من مناطق أخرى.

ثانيا، دعمنا إجراء الانتخابات المحلية التي جرت في مدينة الزاوية في١٢ أيار/مايو، ويستمر حاليا تسجيل الناخبين لإجراء انتخابات مماثلة في مدينتي بني وليد ودرج. ثالثا، لقد أعدنا تكوين قوام الأمم المتحدة في ليبيا – في طرابلس حيث يقيم معظم البعثة الآن، وفي بنغازي التي سيفتح مكتبنا فيها في الأسابيع القليلة القادمة.

رابعا، – وأشعر بالفخر بصفة خاصة – لأننا قد اختتمنا المرحلة التشاورية لعملية المؤتمر الوطني. وخلال الأسابيع الأربع

عشر الماضية عقدنا، بفضل جهود مركز الحوار الإنساني، شريكنا المتميز، أكثر من ٧٥ اجتماعا في ليبيا وخارجها. وشارك في هذه الاجتماعات أكثر من ٠٠٠ ٧ ليبيي – ربعهم من النساء. وتلقينا ألفي تقرير على شبكة الإنترنت. وانضم مائة وثلاثون ألف متابع إلى العملية الاستشارية على وسائط التواصل الاجتماعي، وأسفر ذلك عن نصف مليون تعليق. ووصلت الرسائل الرقمية إلى نحو ١,٨ مليون شخص. وعلاوة على ذلك، غطت وسائط الإعلام الجماهيرية تلك الوقائع بتفصيل كبير. وتلك العملية من القاعدة إلى القمة جزء لا يتجزأ من خطة العمل. فهي تضع السكان الليبيين أيا كانوا وأينما كانوا، في صميم العملية السياسية. وبالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية، كانت تلك هي المرة الأولى التي تشارك فيها بنشاط في العملية السياسية، ويجري التشاور معها بشأن مستقبل البلد. وجرى تنظيم مناسبات خاصة للنساء والمشردين داخليا والشباب، في حين استهدف بعضها الآخر المجتمعات المحلية النائية في الجنوب، وفي الخارج، والفئات التي كانت مستبعدة في السابق. ووفرت مشاورات المؤتمر الوطني المحلي نظرة متعمقة كبيرة بشأن الآمال، والمخاوف ورؤية الشعب الليبي من أجل المضي قدما. وتتمثل المرحلة المقبلة للمؤتمر الوطني في غربلة الآلاف من صفحات التقارير لإصدارها في تقرير واف وختامي يتضمن استنتاجات وتوصيات وطنية لدعم الخطوات المقبلة لاستكمال العملية الانتقالية. وسيُحدد موعد ومكان الحدث النهائي في القريب العاجل.

إن أي تقدم سياسي مرتبط بانعدام النشاط العسكري على أرض الواقع. وللأسف، اتسم الشهران الماضيان بأعمال عسكرية وتطورات عنيفة، مما أدي إلى تحويل الانتباه وفقدان بعض الزخم الذي اكتسبناه. فأولا، في مدينة درنة في الشرق، أدى تحرك الجيش الوطني الليبي للسيطرة على المدينة إلى شهرين من القتال. ولقد أشعل النزاع انقسامات في جميع أنحاء البلد، وبالرغم من أن جيش ليبيا الوطني يسيطر الآن على المدينة لا يزال يندلع القتال على نطاق صغير. وقد شهدنا بعد ذلك الأحداث في الهلال النفطي. ففي ١٤ حزيران/يونيه، أُفيد بأن ائتلافا من جماعات مسلحة، بما في ذلك مرتزقة أجانب، حاولت السيطرة على المرافق في منطقة الهلال النفطي. وقد أفلحت في السيطرة عليها مسببة إصابات عديدة وتلفا كبيرا لهياكل أساسية بالغة الأهمية. وأعاد الجيش الوطني الليبي الاستيلاء على المنطقة خلال أسبوع في خطوة متوقعة للغاية لإعادة الوضع الذي كان قائما حيث تُعاد إدارة حقول النفط إلى شركة النفط الوطنية المعترف بها دوليا، والتي تعمل تحت إشراف حكومة الوفاق الوطني. بيد أن الجيش الوطني الليبي أعلن في ٢٥ حزيران/يونيه، أنه سينقل إدارة المرافق النفطية في الهلال النفطي وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرته إلى مؤسسة نفطية وطنية غير معترف بها، موجودة في الشرق تحت سلطة موازية.

وفي وقت لاحق، أعلنت شركة النفط الوطنية الرسمية استخدام القوة القاهرة بشأن محطات النفط في موانئ سدرة، ورأس لانوف، ومرسى الحريغة، وزويتينا. ونتيجة لذلك، مُنع تصدير ٠٠٠ ٨٥٠ برميل يوميا من النفط الخام. وتشير التقديرات إلى أن ليبيا خسرت أكثر من ٩٠٠ مليون دولار. وأدى مسار الأحداث إلى دق إسفين في وسط البلد، مما أدى إلى تعميق الانقسام بين المؤسسات والمناطق. وأصدر الأمين العام بيانا بشأن هذه المسألة، وأشار إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، عارضا توفير المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وقد أمضيت الأسبوعين الماضيين في التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة الليبية، وقمت برحلات مكوكية ذهابا وإيابا من أجل التوصل إلى حل للأزمة المضللة. ولم أكن وحدي بهذا الصدد. فلقد كان ما بذله الكثير من الليبيين والعديد من الدول الأعضاء من جهود وما قدموه من دعم بالغ القيمة.

وفي ١١ تموز/يوليه، استؤنفت سيطرة المؤسسة الوطنية للنفط على الإنتاج. لقد كانت نهاية الأزمة القريبة باعثا على الارتياح للجميع، لكنها ليست نهاية المطاف. فلقد أدت الأحداث إلى ابراز القضايا الأساسية التي يعاني منها البلد، والتي حددتها للمجلس مرارا وتكرارا، وهي الإحباط بشأن توزيع الثروة والنهب المتوطن للموارد. وإذا لم تُعالج هذه المسائل على وجه السرعة، أخشى ألا تصمد الاتفاقات المبرمة بشأن استئناف إنتاج النفط، وسيكون من الصعب المضي قدما بالعملية السياسية. وستقوم البعثة بمضاعفة جهودها الرامية إلى دفع الإصلاحات الاقتصادية، نظرا لأن استقرار البلد ووحدته ذاتهما على المحك. وإذا كان هناك جانب مشرق للأحداث، فهو تقبل السلطات المختلفة في ليبيا الآن لضرورة اتخاذ إجراءات لحماية الثروات البلد. ويعد الطلب المقدم إلى المجلس من حكومة الوفاق الوطني من أجل استعراض مصرف ليبيا المركزي الوطني الرسمي والمصرف المركزي الموازي في الشرق خطوة أولى جديرة بالترحيب لتحقيق الشفافية بشأن أموال ليبيا. وأشجع أعضاء المجلس على النظر في هذا الطلب في ضوء إيجابي. فإذا أريد إنهاء الاقتصاد القائم على السلب يجب فضح أساليبه، وفي هذا الصدد تحتاج ليبيا إلى كل دعمنا.

إن الليبيين يتحرقون شوقا للتخلص من مؤسساتهم الحالية المهلهلة. وقد علمتنا مشاورات المؤتمر الوطني أن الشعب الليبي يريد قيادة واضحة وناجعة تضطلع بها هيئات مشروعة تأتي بها انتخابات. ومما لا يخلو من دلالة أنه على الرغم من أن عدد السكان الذين أدلوا بأصواتهم لممثلي مجلس النواب كان ٦٠٠ ٠٠٠ فقط في عام ٢٠١٤، فإن مليون شخص قد سُجلوا بالفعل في الآونة الأخيرة للتصويت في الانتخابات المقبلة. بيد أن حفنة من الناس تتحدى هذه الرغبة الشعبية. وتلك القلة التي تستفيد من الوضع الراهن، إذا ما ترك لها العنان، ستبذل كل ما في استطاعتها لعرقلة الانتخابات. وللأسف، فإنه يمكنها أن تفعل الكثير، لا سيما أنها تحتفظ بمناصب بالغة الأهمية، ومربحة في كثير من الأحيان. وبدون توفر الظروف الصحيحة، فلن يكون من الحكمة إجراء الانتخابات. وبدون إطلاق رسالة جلية وحازمة إلى من سيحاولون عرقلة الانتخابات وتعطيلها فلن يمكن الوفاء بتلك الشروط.

وإلى قادة ليبيا، أقول إن الوقت قد حان لإعادة السيطرة إلى المواطنين. وفي الاجتماع الدولي المعقود في باريس في ٢٩ أيار/مايو التزم رئيس الوزراء ورؤساء مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة وقائد الجيش الوطني الليبي بالمشاركة بصورة بناءة من أجل عقد الانتخابات في نهاية العام. ويتسق هذا الموعد النهائي مع خطة العمل. وأحثهم على الوفاء بالتزامهم كما أحث الآخرين على الانضمام إليهم. وعلاوة على ذلك، فإن الموعد النهائي الذي اتفقوا بشأنه لاعتماد التشريعات اللازمة للانتخابات يقترب بسرعة.

وبالرغم من ترحيبنا باستئناف المداولات من جانب مجلس النواب في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، ومرة أخرى، اليوم، بشأن التشريعات اللازمة لاجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور، إلا أن هذا لا يكفي. فلقد كان جليا أن العديد من أعضاء مجلس النواب، الذين أتموا في الشهر الماضي السنة الرابعة لولايتهم، لم يبدوا أي حماس من حيث الحضور أو اعتماد التشريعات الانتخابية الصالحة. وينبغي لأعضاء مجلس النواب أن يحاطوا علما بأن. الليبيين يطالبون بإجراء الانتخابات، وقد نفد صبرهم إزاء من يجدون السبل والوسائل المتعددة لتأجيل تلك اللحظة. وقد اجتمعت مؤخرا مع رئيس البرلمان. ووعد باجراء تصويت على قانون للاستفتاء على الدستور خلال الأسبوعين المقبلين وأن يجري التصويت على التشريعات الانتخابية بعد ذلك مباشرة. ويحدوني الأمل في أن يتم الوفاء بذلك الالتزام هذه المرة. وأحث أعضاء المجلس على الضغط على مجلس النواب للوفاء بمسؤوليته التاريخية وتحقيق هذا الهدف، في الوقت المناسب.

فيلزم إطار دستوري لإجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8263)، شاركت في مشاورات واسعة النطاق بشأن كيفية وتوقيت وضع دستور جديد للبلد، وذلك مع كبار القضاة الليبيين والخبراء الدستوريين من كل جانب، وكذلك مع الشعب الليبي. ويتفق كل من الخبراء والجماهير على حد سواء على أن الإطار الدستوري الواضح من الأولويات الوطنية. غير أنهم منقسمون بشأن كيفية المضي قدما. ويود أن يرى العديد منهم استفتاء بشأن مشروع الدستور الحالي، بينما يرفض آخرون النص تماما. إن المسألة معقدة ولا توجد خيارات سهلة أو حلول بسيطة. وبسبب هذا التعقيد تماما يجب على المجتمع الدولي إظهار الوحدة. وبمجرد التوصل إلى مستوى معقول من توافق الآراء بين الليبيين، وهو ما نعمل من أجله، يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا خلف تلك الرؤية الليبية. وإذا ارتأت ولو دولة واحدة من الدول الأعضاء أن تغرد خارج السرب، فلن تتقدم العملية.

والاستعدادات الفنية جارية على قدم وساق لإجراء الانتخابات في أواخر العام الحالي. حيث يستعد الموظفون وتتحرك عملية التخطيط بسرعة. ويجري العمل على التدابير الأمنية المتعلقة بتأمين الانتخابات بما في ذلك من خلال استحداث الوحدة المعنية بهذه المسائل في وزارة الداخلية. وفي الوقت الذي تسبب التفجير الإرهابي الذي طال مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تدمير جزء كبير منه، يسرني الإبلاغ بأن المفوضية قد حصلت على مبنى جديد في ١٢ حزيران/يونيه. ويحتاج المبنى بذل جهود كبيرة لتجهيزه، وعليه يجري تضافر مساعي الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين لترميم المبنى الجديد وتعويض ما تضرر من موجودات خلال الاعتداء. ويسعدني أن أبلغكم أن حكومة الوفاق الوطني قد صادقت بالأمس عل صرف مبلغ قدره ٦٦ مليون دينار ليبي لتمويل الانتخابات.

إن قرار مجلس الأمن فرض جزاءات على ستة من زعماء شبكات الاتجار بالبشر يشكل خطوة إيجابية نحو المساءلة عن الاستغلال والانتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال الإفلات من العقاب يسود في ليبيا. ولا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر من تصاعد القتال والعنف، كما شهدنا خلال الشهرين الماضيين في درنة في أماكن أخرى في البلد. ولا تزال هناك شواغل بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال خارج نطاق القضاء. وأكرر دعوة جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين وضمان تقديم الإسعافات الطبية اللازمة للجرحى والمرضى – من المدنيين والمشاركين في الأعمال العدائية – بما في ذلك عبر الإجلاء الطبي. وكما هو الحال في مناطق أخرى من ليبيا حيث اندلع النزاع، تعكف منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والشركاء على تقديم المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الدخول لهذه المناطق، فقد تمكنا من إدخال المواد الضرورية لإنقاذ الحياة كالأدوية التي قدمتها منظمة الصحة العالمية والمساعدات للنازحين بما في ذلك ١ ٠٠٠ حقيبة مستلزمات مخصصة للأطفال. وسيلزم تقديم مساعدة إضافية، ولا سيما في مجالات الصحة، والمأوى والإجراءات المتعلقة بالألغام.

فيما يتعلق بمدينة تاورغاء، لم يعد إليها سوى عدد قليل من الناس. ولا تزال الظروف المواتية للعودة الآمنة والكريمة غير كافية، كما أنها تفتقر إلى الهياكل الأساسية والخدمات. واعتبارا من بداية الشهر، تم السماح أخيراً لفرق إزالة الألغام بالدخول إلى المنطقة ومباشرة عملهم. إن محنة الأشخاص المشردين داخليا الحالية غير قابل للاستدامة من المنظور السياسي والمالي، نظرا لشحة الموارد اللازمة لدعمهم. وينبغي أن يمنحوا الحق في

الاندماج في المجتمعات المحلية المضيفة مع بذل الجهود من أجل تيسير عودتهم.

يجب على ليبيا أن تعكس بسرعة عاجلة اتجاه التدهور في تقديم الخدمات العامة. وتعمل الأمم المتحدة مع السلطات الليبية، ولا سيما مع البلديات في جميع أنحاء البلد، من أجل التصدي للتحديات. ومع ذلك، وما لم يتم حل المشاكل الاقتصادية الأساسية للبلد، فإن الحالة ستظل تمثل معركة شاقة. ولا تزال حالة حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، بالغة السوء. وعلى الرغم من بعض التحسينات التي أدخلت على مراكز الاحتجاز، هناك العديد من المرافق غير الرسمية التي لا يمكننا الوصول إليها.

وأعرب عن امتناني للدعم المستمر المقدم من أعضاء المجلس والدول الأعضاء الرئيسية التي تشارك بنشاط في دعم إنهاء الأزمة في ليبيا. وأرحب بحرارة بوصول نائبة الممثل الخاص الجديد للأمين العام في ليبيا، ستيفاني ويليامز، كتعزيز إضافي للجهود التي نبذلها. ولا يمكن للوضع الراهن في ليبيا أن يظل كما هو. فالبلد في حالة تراجع. وقد أعطتنا الأزمة في الهلال النفطي لمحة عما ينتظرنا إذا لم يتحقق تقدم ملموس الآن: الانهيار الاقتصادي، وانهيار الخدمات العامة، واندلاع أعمال عنف بشكل أكثر تواترا وكثافة. وفي بلد يتربص به الإرهابيون؛ وحيث ينتظر المجرمون تهريب المهاجرين؛ وحيث تتزايد أعداد المرتزقة الأجانب؛ وحيث تقف صناعة النفط على المحك النفط، فينبغي أن يكون هذا مصدر قلق للجميع. ولكي نساعد الشعب الليبي على رسم مسارٍ للمستقبل الذي يستحقه، فإن الدعم الموحد من المجلس والدول الأعضاء المعنية بليبيا ومنظماتنا الإقليمية الشريكة أمر بالغ الأهمية. ومن أجل مساعدة الشعب الليبي رسم مسار المستقبل، وهي تستحق الدعم الموحد من المجلس والدول الأعضاء المعنية في ليبيا والمنظمات الشريكة الإقليمية أمر حيوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

الآن، أعطي إحاطة إعلامية بصفتي ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وفقاً للفقرة ٢٤ (د) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، التي اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، وقامت بعمل إضافي، تمثل في إجراء الموافقة الضمنية خطيا.

في ٧ حزيران/يونيه، أقرت اللجنة إدراج أسماء ستة أفراد ضمن الخاضعين لتجميد الأصول وتدابير حظر السفر، وفقا للفقرة ١١ (أ) من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥). وقد أجرت اللجنة، قبل إدراج أسمائهم، مشاورات غير رسمية في ٢٥ أيار/مايو لمناقشة الاقتراح، حيث شاركت فيها ليبيا أيضاً. واعتبارا من ٢٦ حزيران/يونيه، تنظر اللجنة في اقتراح لتسمية شخص آخر باستخدام عدة معايير لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، ردت اللجنة على طلبي توجيهات وردا من مالطة وماليزيا على التوالي، حيث تطرقا إلى نطاق تنفيذ هذا التدبير. وأكد الرد على ماليزيا الأسماء المدرجة في قائمة جزاءات اللجنة والمتاحة للعموم. كما تلقت اللجنة معلومات إضافية من مملكة هولندا بخصوص أصناف معفاة سابقا.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يُستند فيها إلى الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن النفقات القانونية للأفراد المدرجين في القائمة، سيف الإسلام القذافي، وكيان مدرج في القائمة، وهو المؤسسة

الليبية للاستثمار. كما تلقت اللجنة بعض المعلومات من ماليزيا عن تنفيذها لتجميد الأصول.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الصادرات غير الشرعية من النفط من ليبيا، تلقت اللجنة معلومات من ليبيا، وكذلك من فريق الخبراء، فيما يتعلق بمحاولة إحدى السفن القيام بتصدير غير المشروع للنفط الخام من ميناء مرسى الحريقة في ليبيا. ووجهت اللجنة رسائل إلى دولة العلم المبلغ عنها ودولة الشركة المبلغ عنها التي يزعم ضلوعها في هذه المسألة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة رسائل من المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بطلبات شطب الأسماء من تدبير حظر السفر المفروض على عائشة القذافي وصفية فركاش البرعصي. وتمر هذه الطلبات حاليا في مرحلة الاستعراض المنصوص عليها في الفقرة ٥ من مرفق القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). وافقت اللجنة على طلب صفية فركاش البرعصي الاستثناء من حظر السفر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسالة من ليبيا وردت عليها بشأن محتوى معين في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2017/466). كما أحالت اللجنة المسألة إلى الفريق للمتابعة، حسب الاقتضاء.

وأخيرا، وافقت اللجنة في ٥ آذار/مارس على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن ست توصيات من التوصيات الثماني الواردة في التقرير المؤقت للفريق، والتي تهدف بطرق مختلفة، إلى تحسين تنفيذ حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول والتدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط بشكل غير مشروع من ليبيا. وفي ثلاث توصيات من التوصيات الست التي أشارت على وجه التحديد إلى حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول، وافقت اللجنة على تكليف الفريق بتقديم معلومات إضافية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة معلومات إضافية من الفريق وتنظر حاليا في إجراء المزيد من إجراءات المتابعة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إنشوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا على التقرير الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، الذي نجدد له التأكيد على دعمنا للأعمال المتميزة التي يواصل الاضطلاع بها. وبالمثل، نشعر بالامتنان على التقرير الذي قدمه السفير كارل أورينيوس سكو عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ومع الإحاطة علما بالأعمال التي اضطلع بها الممثل الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من الضروري أيضا التأكيد مجددا على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي من أجل استكمال الفترة الانتقالية ووضعها في صيغتها النهائية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية نفسها بخطة العمل الذي شجعها الممثل الخاص. ونناشدها الانخراط في الحوار والوفاء بجميع التزاماتها من أجل تحقيق نتائج تحقق مصالح الشعب الليبي وتطلعاته.

ونشدد على اختتام المرحلة الأولى للمؤتمر الوطني، الذي نظم في أيار/مايو، وعقد فيه أكثر من ٤٠ اجتماعا في ٢٧ مدينة وبلدة ليبية وعبر فيه الشعب الليبي عن إرادته لبناء بلد موحد مع مؤسسات كفؤة وذات مصداقية تعيد توزيع الموارد بصورة عادلة، وفي المقام الأول أعرب الشعب الليبي عن تطلعاته إلى أن تكون له مؤسسات موحدة للأمن والنظام وقادرة على ضمان أمنه وحماية سيادته. وفي ذلك الصدد، نكرر الرسالة التي وجهها البيان الرئاسي S/PRST/2018/11، الصادر في ٦ حزيران/يونيه، ونعرب عن دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار بصورة نهائية في ليبيا.

ونحيط علما أيضا بالالتزام الذي قطعته الأطراف بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في نهاية هذا العام. ولتحقيق لتلك الغاية وفي إطار سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، من الأهمية بمكان عقد المشاورات اللازمة بشأن الدستور الجديد على وجه السرعة، ووضع التشريعات اللازمة للتحديد الواضح والملموس لعناصر إجراء تلك الانتخابات ومتطلباتها. وبالمثل، من الضروري وضع السياسات العامة لإنشاء المؤسسات الرسمية التي تكون قادرة على ضمان نزاهة تلك العملية.

وعلى نفس المنوال، يجب أن يعمل تسجيل قرابة ٢,٥ ملايين شخص على ضمان المشاركة الفعالة لجميع السكان، ولا سيما النساء، اللائي يشكلن نحو نصف جمهور الناخبين. ونحن على ثقة بأن تعاون بعثة الأمم المتحدة والمساعدة التقنية التي تقدمها طوال تلك العملية ستكون عاملا رئيسيا لتحقيق ذلك الهدف.

ونشيد بالزيارة المشتركة التي قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مدينتي بنغازي ومصراتة لتقييم الحالة على أرض الواقع وللمشاركة في الاجتماعات التي نظمها المجتمع المدني بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من أجل ضمان العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا وحرية تنقلهم.

وبالرغم من تلك التطورات الإيجابية، كانت هناك زيادة مثيرة للقلق في أعمال العنف والقتال بين الأطراف. وعلى وجه الخصوص، من الواضح أن تصاعد أعمال العنف في درنة يشكل تهديدا للعملية السياسية ولأمن السكان. ووفقا لتقارير وكالات الأمم المتحدة المختلفة، لحقت أضرار كبيرة بالهياكل الأساسية المدنية بسبب الأعمال العسكرية، بما في ذلك ضد المدارس والمساجد والمنازل الخاصة، فضلا عن المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، التي اضطرت إلى التوقف عن أداء مهامها. ومن دواعي الأسف أن أعمال العنف في جميع أنحاء الأرض الليبية أدت إلى وقوع ما لا يقل عن ١٦ حالة وفاة وحوالي ٢٠ إصابة خطيرة نتيجة لتلك الاشتباكات واستخدام الأجهزة المتفجرة في المساحات المخصصة للخدمات العامة والمدنية. ويكرر وفد بلدي مرة أخرى دعوته الأطراف والجهات الفاعلة المحلية إلى إلقاء أسلحتها، واحترام القانون الإنساني الدولي، وتجنب أي خطاب يطالب بارتكاب أعمال العنف كوسيلة لتحقيق أي هدف، إذ أن تلك المواقف تهدد حياة الناس الأبرياء وتؤدي إلى تقويض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

وفضلا عن ذلك، نعرب عن قلقنا حيال الحوادث التي وقعت في حقول النفط في راس لانوف والسدر في منطقة الهلال النفطي الليبية وحيال التدابير التي نفذت في إدارة المنشآت النفطية وإنتاج النفط ونواتجه العرضية، مما أثر إلى حد كبير على عملية إنتاج تلك المنتجات وتصديرها على نحو أضر بمصلحة الشعب الليبي. ولئن كانت الحالة قد عولجت عن طريق الحوار في بداية الشهر، فإن من الأهمية بمكان لجميع الأطراف أن تضع في الحسبان أن الهيئة الشرعية الوحيدة التي لها صلاحية لإدارة الموارد النفطية في البلد هي المؤسسة الوطنية للنفط التي تتبع لحكومة الوفاق الوطني، على النحو المبين في القرارات ٢٢٥٩ (٢٠١٥) و ٢٢٧٨ (٢٠١٦) و ٢٣٦٢ (٢٠١٧). وبذلك الفهم ووفقا للاتفاق السياسي الليبي، يجب على جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية احترام مؤسسات الدولة وتعزيزها، وإنشاء قنوات للحوار والتفاوض حينما تجد أنفسها على خلاف، وتجنب استخدام الأسلحة والعنف في جميع الأوقات.

وفي الختام، نؤكد من جديد على أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في الجهود الجارية للحفاظ على الحوار المستمر للتوصل إلى حل سلمي ومنظم وانتقال سياسي شامل للجميع يحقق مصالح

الشعب الليبي ويمكنه من تحديد مستقبله بحرية وبتوافق. ولتحقيق تلك الغاية، من الضروري الامتثال للاتفاق السياسي الليبي، الذي اعترف به بموجب القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) أُوكد عليه مجددا من خلال البيان الرئاسي S/PRST/2017/26 الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الفريق الفرنسي لكرة القدم على فوزه بكأس العالم والفريق الكرواتي على أدائه الممتاز. وأود أيضا أن أشيد بالاتحاد الروسي على تنظيمه الرائع لمباريات كأس العالم. فقد كانت مثيرة لغاية الاهتمام، وتمتع بها الجميع كثيرا.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، وكارل أورينيوس سكو على ما قدماه من معلومات مستجدة شاملة عن الحالة في ليبيا وعن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه من عدم إحراز تقدم في إيجاد حلول من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق الحوار فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في ليبيا. ولذلك تأثير سلبي خطير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلد. إن التصعيد الأخير للحالة في منطقة الهلال النفطي في ليبيا دليل واضح على تلك التطورات. ونشارك دعوة الأمين العام إلى أن تكون جميع الموارد الطبيعية، فضلا عن إنتاجها وإيراداتها، خاضعة لسيطرة السلطات الليبية المعترف بها.

لقد أثبتت التطورات في الهلال النفطي مرة أخرى أنه ينبغي توجيه الجهود نحو إقامة حوار سياسي دائم فيما بين جميع أصحاب المصلحة الليبيين بهدف البحث عن تسوية سياسية للأزمة من خلال تنفيذ تدابير بناء الثقة. وينبغي أن تسهم تلك الجهود في توحيد المؤسسات الحكومية الليبية، بما في ذلك قواتها الأمنية والقوات المسلحة. وسيواصل عدم إقامة ذلك الحوار إيجاد مرتع خصب لظهور الأنشطة غير المشروعة للإرهابيين والمتطرفين وغيرهم من القوى المدمرة في ليبيا.

ويعتقد وفد بلدنا أن إقرار دستور جديد سيوفر الإطار القانوني اللازم لإنشاء الهياكل المؤسسية والإدارية اللازمة لبناء السلام الدائم في ليبيا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإقرار التشريعات الانتخابية المناسبة، التي إلى جانب تسجيل الناخبين، ستهيئ الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات العامة.

وعلى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، أن يركزا بصورة أكبر على الحالة في ليبيا، إلى جانب الأزمتين السورية واليمنية، ضمن أمور أخرى. وأحدث عدم الاستقرار في ليبيا تأثيرا كبيرا على الحالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وينبغي أن تبذل جميع جهود المجتمع الدولي لتسوية الحالة في ليبيا في ظل قيادة الأمم المتحدة. ويجدد وفد بلدي تأكيد دعمه لخطة عمل الممثل الخاص للأمين العام سلامة ويشيد بالأعمال الملتزمة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على أرض الواقع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): سيدي الرئيس؛ أولا، أتقدم بالتهنئة لفرنسا لفوزها بكأس العالم وللاتحاد الروسي على حسن التنظيم. بادئ ذي بدء أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، كما أتقدم بالشكر والتقدير للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته بشأن آخر التطورات السياسية والاقتصادية. كما أتقدم بالشكر مرة أخرى لسعادة السفير أولوف سكوغ على إحاطته بصفته رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للسيدة ستيفاني ويليامز على تعيينها نائبة للمثل الخاص للأمين العام.

لقد شكلت اجتماعات الأطراف الليبية المختلفة، التي كان آخرها اجتماع باريس، بارقة أمل كبيرة لكل الليبيين للخروج بالبلاد من كابوس الجمود السياسي الذي عانت منه خلال السنوات الماضية، والذي أثّر سلبا وبصورة مزرية على كل مناحي حياة المواطن الليبي، وأصاب البلاد بحالة من عدم الاستقرار وتردي الأحوال في جميع المجالات. وهنا نود أن نثني على كل الجهود التي تُبذل من أجل جمع شمل الليبيين. وندعو المجتمع الدولي لضرورة حث الأطراف الليبية على الاتفاق وإيجاد صيغة حل يتفق عليها الجميع وتُخرج ليبيا من محنتها من خلال التأكيد على ضرورة تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية تسبقها ترتيبات دستورية وقانونية ضرورية لتنظيم هذه الانتخابات، والتأكيد على أهمية تهيئة الأجواء المناسبة لتنظيمها والتزام الجميع بقبول نتائجها. ونود التنبيه هنا أيضا إلى أن الاستمرار في تأجيل وضع حلول للقضية الليبية يتنافى مع ما يدعو له مجلس الأمن في بياناته وقرارته التي تؤكد دائما على رفض استمرارية الوضع على ما هو عليه، والتي كان آخرها البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/PRST/2018/11).

وبالرغم من كل الجهود التي تُبذل سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، هناك من يحاول وللأسف تنغيص حياة الليبيين والقيام بأعمال هدفها الوحيد استدامة الأوضاع الحالية في ليبيا، وإعاقة أية محاولة تُبذل من أجل إعادة الأمل والاستقرار للبلاد، وجمع الأطراف الليبية تحت راية الوطن. ولقد شكّلت الهجمات الأخيرة على المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي من قبل مجموعة مارقة خارجة عن القانون يقودها شخص مطلوب للعدالة في ليبيا، الشرارة التي أوقدت أزمة انتهت بفضل جهود الخيّرين في ليبيا والعالم، وكادت أن تلحق الكثير من الضرر بالاقتصاد الليبي. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ الذي رحبت فيه الدول المذكورة باستئناف المؤسسة الوطنية للنفط لعملها الحيوي لصالح جميع الليبيين، بصفتها المؤسسة الشرعية وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاق السياسي الليبي. وأعلنت عن تقديرها أيضا لمساهمات الجيش الوطني الليبي في استعادة الاستقرار في قطاع النفط.

وهنا ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى ضرورة فهم أنه لا مفر من الإجراءات الحاسمة ضد كل من يقف ضد مصالح الشعب الليبي وتطلعاته التي يصبو إليها في إقامة دولة مدنية ينعم فيها بالاستقرار والديمقراطية والعدالة. إن إقرار الأمم المتحدة، في عديد من المرات، بملكية الليبيين لعملية التسوية السياسية فيما بينهم لم يترجم إلى الواقع بالصورة الصحيحة، حيث استمرت التدخلات الأجنبية السلبية في الشأن الليبي بصورة فجة أسهمت في تفاقم الأوضاع ووفرت المناخ المناسب لنشوء الأزمات وغياب روح الثقة بين الأطراف الليبية.

وهنا نود أن نؤكد على أن استمرار هذه التدخلات غير المبررة مرفوض من قبل الشعب الليبي الذي يطمح في إقامة مؤسسات دولته، والتعامل مع دول العالم بالصورة المتوازنة التي تقوم على الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وهنا نود حث هذه الدول على فهم فرضية منطقية تقول إن استقرار ليبيا وبناء مؤسساتها من استقرار هذه الدول. فإن لم يتحقق الاستقرار في ليبيا فهذا يعني الكثير من المشاكل لهذه الدول التي تشير في الكثير من المناسبات إلى بلادي بكونها سببا لمشاكل تعاني منها مثل الهجرة غير القانونية، واتهامات مختلفة تتعلق بانتهاك حقوق المهاجرين والاتجار بالبشر ووجود جماعات إرهابية وغيرها. وكل هذه الظواهر والمشاكل لن يتم القضاء المبرم عليها إلا في حالة وجود الإرادة والعمل بحسن النية من قبل هذه الدول، والمساعدة في إيجاد حل للجمود السياسي الذي أصاب كل ما يمت للدولة بالشلل.

وقد طلبت بلادي من مجلسكم الموقر تشكيل لجنة فنية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة تتولى مراجعة كافة الإيرادات والمصروفات وتعاملات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والمصرف المركزي في البيضاء. وجاء هذا الطلب من أجل مصلحة الشعب الليبي وكخطوة ضرورية في ظل مناخ يسوده الانقسام ووقفا للاتهامات المتبادلة بين الفرقاء الليبيين. كما أن هذه الخطوة ستسهم في توحيد المؤسسات المالية الليبية على قواعد صحيحة من أجل القضاء على الفساد المالي، كما أنها ستمكّن هذه المؤسسات من القيام بواجبها على أكمل وجه، وتدعم الاستقرار الاقتصادي في البلاد. وفي هذا الإطار، نأمل من مجلسكم الموقر الإسراع في تشكيل هذه اللجنة حتى تتولى مهامها في أقرب وقت.

وفي الختام، نود أن نشير إلى ما سبق لنا أن أشرنا إليه أمام مجلسكم وبشكل أكثر دقة حول الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والذي تم فيه الإعلان عن خطة الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة في ليبيا والتأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة في حل هذه الأزمة. وفي هذا الشأن، تؤكد حكومة بلادي مجددا على التزامها وتعاونها مع الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لوضع حد للانقسام السياسي والعمل على توحيد المؤسسات والانطلاق نحو آفاق جديدة تركز على إنهاء المعاناة التي يواجهها الشعب الليبي بشكل يومي في مختلف مناحي الحياة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.